

أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي السابع في إدارة التدفقات النقدية
للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة لمبنية الأوراس باتنة لدورتي 2015-2016

*The importance of adopting IAS 7 in the management of cash
flows of an economic institution
A case study of the Aurens Batna for 2015-2016*

د. بومدين بروال

جامعة باتنة 1- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/05/25 تاريخ التعديل: 2018/06/19 تاريخ قبول النشر: 2018/06/30

الملخص :

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي السابع من أهم المعايير التي أقرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية. فهو يهدف إلى توفير معلومات عن التطور التاريخي للنقدية والنقدية المعادلة لمؤسسة ما بالاعتماد على قائمة للتدفقات النقدية، هذه القائمة تصنف التدفقات النقدية لدورة معينة إلى أنشطة عملياتية، استثمارية وتمويلية، الذي من شأنه أن يمكن المؤسسة من متابعة تدفقاتها النقدية بطريقة فعالة من خلال تقييم قدرتها على إنشاء النقدية وما يعادلها في المستقبل، معرفة أسباب التدفقات الداخلة والخارجة، وكذلك معرفة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح أهمية اعتماد المعيار المحاسبي المذكور في إدارة المؤسسة لتدفقاتها النقدية. أين ستكون لمبنية الأوراس -باتنة- محل دراسة الحالة التي سنعتمد عليها في بناء نتائج هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي السابع، النقدية، التدفقات النقدية، أنشطة عملياتية، أنشطة استثمارية، أنشطة تمويلية.

Abstract:

IAS 7 is considered one of the most important standards approved by the IASB. It is intended to provide information on the historical development of a company's cash and cash equivalents based on a cash flow statement. This table shows the cash flows of a given year in operating, investing and financing activities that would enable the Company to continue its cash flows effectively by assessing its ability to create cash and cash equivalents the future, Know the causes of inflows and outflows, Know the ability to meet their future obligations. In this article, we will attempt to clarify the importance of adopting IAS 7 by the company in managing its cash flows. Or the dairy of the Aures will be the place of the case study on which we build the results of this study .

Keywords: IAS 7, Treasury, Cash flow, Operating activities, Investing activities, Financing activities.

مقدمة:

تحقق الكثير من المؤسسات الاقتصادية أرباح كبيرة، لكنها قد لا تستطيع إنشاء تدفقات نقدية موجبة عن عملياتها، إضافة إلى أن التدفق النقدي قد لا يتناسب مع الأرباح المحققة خلال الدورة المالية، ويعود السبب في عدم التوافق بين توقيت تحقق الإيرادات وتوقيت تحصيلها، وكذلك بين تاريخ تحمل المصاريف وتاريخ تسديدها، حيث يترتب على ذلك ضرورة قيام المؤسسة بإدارة النقدية بحرص وعناية إلى جانب الأرباح، هذا الأمر دفع بلجنة معايير المحاسبة الدولية (حل محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية) بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع، الذي يهدف إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية (إلى جانب الميزانية وقائمة الدخل)، مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الدورة إلى تدفقات للأنشطة العملية، الاستثمارية والتمويلية. (وفقا لمتطلبات هذا المعيار أقر كذلك المشرع الجزائري بوجوب إعداد قائمة بالتدفقات النقدية، حيث تلتزم كل مؤسسة بعرض هذه القائمة كجزء مستقل عن القوائم المالية الاعتيادية).

ويهتم مستخدمو القوائم المالية بالتدفقات النقدية للمؤسسة، وهذا مهما كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة الذي يشمل حتى المؤسسات المالية التي تعتبر النقدية فيها أساس النشاط نفسه إلا أنها تبقى بحاجة إليها لنفس الأسباب، فالمؤسسات مهما كانت

طبيعة النشاط الذي تمارسه والإنتاج الذي تخلفه، تكون بحاجة إلى النقدية لأجل توجيه نشاطها، الوفاء بالتزاماتها وضمان مردوديتها.

وتعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي مؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المؤسسة على إنشاء نقدية أو ما يعادلها واحتياجاتها للاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية والتي تعكس في النهاية قدرة المؤسسة على الإدارة الجيدة لهذه التدفقات.

على ضوء ما سبق قمنا بصياغة إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي:
ما مدى أهمية اعتماد المعيار المحاسبي الدولي السابع في تمكين المؤسسات الاقتصادية من الإدارة الجيدة لتدفقاتها النقدية؟

ومحاولة منا لمعالجة هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربع محاور رئيسية، تتمثل في:

المحور الأول: محتوى المعيار المحاسبي الدولي السابع.

المحور الثاني: عرض لقائمة التدفقات النقدية.

المحور الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.

المحور الرابع: تحليل التدفقات النقدية لملمبة الأوراس -باتنة-.

المحور الأول: محتوى المعيار المحاسبي الدولي السابع:

إن مقدار السيولة لا يعكس دائما ربحية الأنشطة التجارية، فإذا كان هناك نقص في السيولة فذلك لا يعني أن الأنشطة التجارية غير مربحة، وإذا كانت المؤسسة تحرز القليل من النقد من أنشطتها العملياتية فمن المؤكد أنه بإمكانها الحصول على النقد عن طريق زيادة الاقتراض أو إصدار أسهم أو محاولة التأثير على بعض عناصر الأصول أو الخصوم الجارية لضمان استمرارها، والمهم أنه عند تحديد المشكلة، يمكن تحسين التدفق النقدي عن طريق إيجاد مصادر أخرى للنقدية، وعلى هذا الأساس صدر المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 والذي تضمن متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث أن الغرض الأساسي من إعداد هذه القائمة يتمثل في إمداد المستخدمين بمعلومات عن التحصيلات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الدورة المالية، وهذا تبعا للأنشطة الأساسية التي تمارسها المؤسسة (عملياتية، استثمارية وتمويلية).¹

1- نشأة المعيار:

صدور المعيار لم يكن وليد لحظة معينة، وإنما هو خلاصة لجهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. فقد نشأت منذ سنوات قائمة على شكل بسيط أطلق عليها "قائمة الوارد والصادر"، ولم تتضمن سوى عرض للزيادة أو النقص في عناصر الميزانية.

وفي عام 1961 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA النشرة المحاسبية رقم 2 بعنوان *تحليل التدفق النقدي و قائمة الأموال المخصصة* إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير مدقق الحسابات.

وفي عام 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي APB الرأي رقم 3 إذ عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى *"قائمة الموارد والاستخدامات"* وأوضح عملية إعدادها وعرضها ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزامياً، إلا أن مجتمع الأعمال رحب بهذه القائمة.² وفي مارس 1976 أصدر مجلس معايير المحاسبية الدولية IASC المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص *"بقائمة المركز المالي"* (أو قائمة التمويل)، والمعتمد في أكتوبر من سنة 1977، والقابل للتطبيق في 01-01-1979، لقي هذا المعيار في البداية صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه في كل دورة.³

وباعتبار أن القائمة السابقة الذكر تعرض التغير في رأس المال العامل على أنه تقريب مناسب للتدفق النقدي، والذي أدى إلى اتجاه المؤسسات للاقتراض بشكل ضخم، وهذا ما أدى في بداية الثمانينيات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي، حيث أوصى معهد المدراء الماليين في عام 1981 باستخدام المنهج النقدي بدلا عن منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة.⁴

ولذلك ومن أجل فهم أكثر للتطور في النقدية اقترح العديد من المحللين تقديم قائمة توضح تدفقات النقدية، هذه القائمة أصبح إعدادها إجباري بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1987 طبقا للمعيار المحاسبي الأمريكي 95 FASB، وفي سنة 1988 اقترح مجلس خبراء المحاسبة الفرنسي نموذجا للقائمة مشابه طبقا للمعيار الأمريكي.⁵

وفي سنة 1992 أعلنت لجنة معايير المحاسبة الدولية عن المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 المعدل، الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، والخاص

بإعداد قائمة التمويل، المعلن سنة 1976، وقد أصبح هذا المعيار المعدل ساري المفعول على البيانات المالية التي تغطي الدورات التي تبدأ في 01 جانفي 1994 أو بعد ذلك التاريخ.⁶

ومع هذه التطورات التاريخية للقوائم المالية توقفت المؤسسات عن إعداد قائمة التمويل، وعضاً عن ذلك توجهت نحو إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع استمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

2- الهدف من المعيار:

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي مؤسسة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المؤسسة على إنشاء نقدية أو ما يعادلها واحتياجاتها للاستخدام والانقاع من تلك التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المؤسسة على إنشاء نقدية وما يعادلها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بإنشاء تلك التدفقات، وقد أوضح المعيار الدولي السابع أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتجلى بما يأتي:⁷

- تزود مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم مقدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها لاستخدام هذه التدفقات النقدية.
- توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة العملية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.
- تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة، وهيكلها المالي، بما في ذلك سيولتها أو يسرها، ومقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.
- تحديد مقدرة المؤسسة في إنشاء النقدية وما يعادلها والمساعدة في تطوير نماذج لتحديد ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية المختلفة.
- استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية بوصفها مؤشراً لتحديد قيم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها. كما تفيد أيضاً في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

مما سبق يمكننا القول أن الهدف الجوهري لهذا المعيار يتمثل في توفير معلومات عن النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الدورة، هذه المعلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات العديدة التي تخدمهم، وتكمن أهميتها في توفير معلومات لا تتوفر في القوائم المالية الأخرى، وفي تقديم تفسير لعدة قضايا تعجز القوائم المالية الأخرى عن تقديمها.

3- نطاق المعيار:

- يتحدد نطاق المعيار المحاسبي الدولي السابع في العناصر الآتية:⁸
- على المؤسسة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية.
- يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة المركز المالي المعتمد في أكتوبر 1977.
- يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تنشئ منها المؤسسة النقدية والنقدية المعادلة بالكيفية التي تستخدم فيها هذه النقدية بغض النظر عن طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسات تحتاج إلى نقدية ولفس الأسباب رغم اختلاف أنشطتها الأساسية المنتجة للإيراد، فهي تحتاج إلى السيولة لتسيير عملياتها والوفاء بالتزاماتها وتوفير العائد للمستثمرين فيها، وعليه يلزم هذا المعيار جميع المؤسسات تقديم قائمة التدفق النقدي.

4- مصطلحات المعيار:

هناك مجموعة من المصطلحات متعلقة بالمعيار ينبغي الإشارة إليها:⁹

1-4 النقدية:

هي الأموال المتاحة في الخزينة والصندوق (المتاحة في اليد) بالإضافة إلى الودائع الجارية تحت الطلب في المؤسسات المالية.

2-4 النقدية المعادلة:

هي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتصف بما يلي:

- قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية.
- قريبة من الاستحقاق (الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل).

3-4 الطريقة المباشرة:

هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة حسب المكونات الأساسية للنقدية المحصلة والنقدية المدفوعة.

4-4 الطريقة غير المباشرة:

هي طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لأنشطة الدورة من خلال تعديل نتيجة الدورة بالعمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وأي مؤجلات أو مستحقات للنقدية المحصلة أو المسددة وكذلك أي بنود متعلقة بالإيرادات والمصاريف وتخص أنشطة الاستثمار والتمويل.

5-4 أنشطة التمويل:

هي العمليات التي تسبب تغيرات في حجم و هيكل رأس المال والقروض.

6-4 أنشطة الاستثمار:

هي الأنشطة المتعلقة بحيازة أصول طويلة الأجل أو التصرف فيها وكذلك الاستثمارات الأخرى التي لم تدخل ضمن وصف ما يعادل النقدية.

7-4 الأنشطة العملياتية:

هي الأنشطة الجارية التي لا تندرج ضمن أنشطة التمويل أو الاستثمار، وتتضمن عادة إنتاج وتسليم السلع وتأدية الخدمات.

المحور الثاني: عرض لقائمة التدفقات النقدية

من ضمن الأهداف الأساسية لمعايير المحاسبة الدولية هو إعداد القوائم المالية المختلفة، التي تهدف إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدمين متنوعين في اتخاذ القرارات، إلا أن القوائم المالية التقليدية كالميزانية، وجدول النتائج كانت عاجزة عن تقديم كل الاستفسارات التي يضعها مستخدمو القوائم المالية المتعلقة بتقييم قدرة المؤسسة على إنشاء النقدية والنقدية المعادلة وتوقيت التأكد ودرجته من هذه الإنشاءات.

القدرة على إنشاء النقدية تتيح القدرة للمؤسسة على الدفع للموظفين والموردين، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد، وسداد القروض وتوزيعات الأرباح... الخ في التواريخ المنق عليها، كما أن عدم قدرتها على التسديد تعتبر نتيجة حتمية لعدم قدرتها على إنشاء النقدية، ولذلك تعبر النقدية عن التوازن في التدفقات، أو التوازن بين الموارد والاستخدامات التي ينتج عنها إما الزيادة أو النقصان في النقدية.¹⁰

1- التعريف بالنقدية والنقدية المعادلة:

يتم الاحتفاظ بالنقدية والنقدية المعادلة لغرض مقابلة الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل، وليس لغرض الاستثمار أو أية أغراض أخرى، وحتى يتم اعتبار أية استثمارات كـنقدية معادلة فإنها يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى مقدار معلوم من النقدية، وأن لا تكون عرضة لمخاطر هامة من حيث التغير، وحسب رأي مجلس خبراء المحاسبة الفرنسي تتضمن النقدية الصافية العناصر الآتية:¹¹

- حسابات الصندوق.
 - الحسابات المودعة في البنك.
 - القيم الجارية للتوظيفات المالية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى قيم متاحة.
 - القيم المنقولة التي لا تتطوي على خطر معتبر لتغير القيمة بسبب طبيعتها، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة نقدية في ظل وجود سوق أو مشتري محتمل.
 - الأرصدة الدائنة للبنك المتعلقة بالسحب على المكشوف المؤقت (النقدية السلبية).
 - الإعتمادات الجارية للبنك والمتعلقة بالقروض المالية قصيرة الأجل.
- ويستثنى منها الصفقات التي لا تؤثر بشكل مباشر على التحصيلات والمدفوعات النقدية وتتمثل في العناصر الآتية:

- الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة.
- حسابات الصندوق والحسابات تحت الطلب والحسابات لأجل التي تخضع لقيود مثلاً: نتيجة لحيازتها من طرف فروع من بلدان خاضعة لرقابة صرف صارمة.
- الأرصدة الدائنة للبنك والسحب على المكشوف بمجرد أن توافق تمويل ما خلافاً للسحب على المكشوف المؤقت.
- القروض البنكية المتعلقة بالتمويل طويل الأجل.

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 فيبين أن النقدية تشمل النقدية السائلة والودائع لدى البنوك، أما النقدية المعادلة فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل القابلة للتحويل فوراً إلى مقدار محدد من النقدية والتي لا تتعرض لمخاطر جوهرية تؤدي إلى تغيرات في قيمتها، و يتم الحصول على النقدية المعادلة لأغراض مقابلة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لأغراض الاستثمار أو لأي أغراض أخرى ولذلك فهي تتمثل فقط

في تلك الاستثمارات التي لا تزيد فترة استحقاقها على ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتنائها.¹²

2- التعريف بقائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل (جدول النتائج) والتي أصبح لزاماً على المؤسسات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل دورة مالية تصرح فيها عن هذه البيانات، ويعلق المحللون والمستثمرون والدائنون وغيرهم من العاملين وكل المهتمين بالدوائر المالية والاقتصادية أهمية كبيرة على قائمة التدفقات النقدية، نظراً للصعوبات والمشاكل المصاحبة لأساس الاستحقاق التي يترتب عليها إخفاء التدفقات النقدية، واتساع الفجوة بينها وبين صافي الربح.

وتباينت وجهات نظر الكتاب في إعطاء تعريف لقائمة التدفقات النقدية، وبالشكل الذي أصبح التعريف يرتبط مباشرة مع الغرض الرئيسي من القائمة، إذ أن هناك من يعنى بتفسير التغير في الرصيد النقدي خلال دورتين، وآخر يهتم بالتخطيط المالي وعمل التوقعات المستقبلية.

فعرف Kloter و Andoran قائمة التدفقات النقدية على أنها: "هي كشف يعمل على تخصيص كل من التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وهي تعكس صافي التدفق أو الانسياب النقدي بين لحظتين من لحظات الزمن وغالباً ما تكون في بداية ونهاية السنة المالية والناجمة عن الأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية".¹³

وعرف Stickney قائمة التدفقات النقدية على أنها "عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان، والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع التدفقات النقدية الداخلة ومجموع التدفقات النقدية الخارجة".¹⁴

وعرفها آخر بأنها "قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي، وخلاصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وأخرها، وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل أو تدفق نقدي خارج".¹⁵

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف لقائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تضم التحصيلات والمدفوعات النقدية الخاصة بالمؤسسة خلال دورة معينة، هذه التحصيلات والمدفوعات النقدية تأتي من مزاولة المؤسسة لنشاطها في صورة أنشطة بيع وشراء البضاعة، واقتناء والتنازل بالبيع عن التثبيات واقتراض و سداد ديون وغيرها، ومن ثم فإن هذه القائمة توضح كيفية إدارة المؤسسة للنقدية التي أمكنها الحصول عليها خلال الدورة المالية.

وبناء على ما تقدم، فقائمة التدفقات النقدية ترتبط بشكل وثيق مع تحليل السيولة في ضوء النقد المتاح للمؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، إذ أنها توفر تسوية بين الرصيد النقدي الافتتاحي ورصيد النقد عند الإقفال، مبينة التدفقات النقدية من المصادر كافة. وتجدر الإشارة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تشمل فقط النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، من ناحية أخرى فهي تستبعد الصفقات التي لا تؤثر بصفة مباشرة على التحصيلات والمدفوعات النقدية، ومع ذلك فالمعيار الدولي السابع يتطلب الإفصاح عن آثار العمليات الغير نقدية في موقع آخر بالقوائم المالية.

3- أهمية المعلومات بقائمة التدفقات النقدية:

- أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً متمماً للقوائم المالية وعنصرًا مهمًا من مقوماتها، إذ أن الفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها، إذ أن استقراء الدراسات والإصدارات المهنية يوضح أن بواعث الطلب على معلومات التدفقات النقدية يدور حول مجموعة من النقاط الرئيسية وهي:¹⁶
- تعتبر قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على إنشاء النقدية وما يعادلها، والحاجة إلى استخدام هذه النقدية من طرف المؤسسة.
 - توفر معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة (شاملة للسيولة والقدرة على السداد)، والقدرة في التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف والفرص.
 - توفر معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

- ترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق رأس المال، إذ تؤثر قدرة المؤسسة في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرتها على سداد التوزيعات والفوائد، ومن ثم في القيمة السوقية للاستثمارات.
- إمكانية توقع التدفقات النقدية المستقبلية، إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم مقدرة المؤسسة في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل.
- إمكانية التوقع بالفشل المالي، حيث أن تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات العسر المالي والإفلاس، خصوصاً بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات العسر والإفلاس التي لحقت ببعض المؤسسات.

4- تبويب التدفقات النقدية:

يقصد بالتبويب بشكل عام وضع العناصر في مجموعات بحيث تشترك كل مجموعة في صفة تميزها عن بقية المجموعات الأخرى، وذلك لتحقيق أهداف معينة، ويعد تبويب التدفقات النقدية من الأمور الجوهرية لوظيفة القياس بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة التي تكفل تحقيق أهدافها، والتبويب الأفضل هو ذلك التبويب الذي يرتبط بالأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، حيث يساعد التبويب حسب الأنشطة في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة وفي تقدير النقدية والنقدية المعادلة، ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضاً في تقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.

ينبغي أن يراعي تبويب عناصر النقدية لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية النقاط الآتية:¹⁷

- يجب أن يوفر تبويب التدفقات النقدية قاعدة بيانات تعكس ارتباط التدفقات النقدية بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة.
- يجب أن يتماشى أساس التصنيف وطبيعة الأنشطة والمهام وعلاقتها بالأهداف المرحلية والنهائية للمؤسسة، حتى يكون التبويب على درجة عالية من حيث صدق تمثيله للظواهر المراد قياسها، وبذلك تتوافر الثقة في جدوى المعلومات المتولدة عن التبويب وفعاليتها.

- يجب أن يوفر التويب مؤشراً جيداً للعلاقات المتبادلة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية بحيث يسهل على مستخدميه معلومات هذه القائمة فهم وإدراك الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات.
 - الأخذ بالاتجاه النفعي، إذ يتم تويب التدفقات على الأنشطة الاقتصادية الثلاثة (العملياتية، الاستثمارية والتمويلية) بما يؤدي إلى تلبية احتياجات كل من المستثمرين والمقرضين من معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان.
- إذ نميز الأنشطة الآتية:

4-1 تدفقات الأنشطة العملياتية:

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملياتية مؤشراً هاماً لبيان مدى قدرة المؤسسة على إنشاء تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، ونفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التوقع بالتدفقات النقدية المستقبلية.¹⁸

يتم إنشاء التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات ومصاريف المؤسسة، ولذلك فهي تنتج عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن أمثلة تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية ما يلي:¹⁹

- التحصيل النقدي من بيع السلع وتقديم الخدمات.
 - المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات.
 - المدفوعات النقدية للمستخدمين.
 - التحصيلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين.
 - المدفوعات النقدية كضرائب، إلا إذا كانت خاصة بأنشطة استثمارية أو تمويلية.
 - التحصيلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.
- ورغم أن بعض العمليات كالتنازل بالبيع عن أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

في حالة احتفاظ إحدى المؤسسات بأوراق مالية أو قروض لأغراض التعامل أو الاتجار فيها، فإنها تعتبر مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، ولذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب أن تبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة العملياتية.²⁰

4-2 تدفقات الأنشطة الاستثمارية:

يعتبر الإفصاح المنفصل عن التدفقات الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهماً لأن هذه التدفقات النقدية تمثل مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في إنشاء نتيجة الدورة وتدفقات نقدية مستقبلية في هذا الصدد يجب التفرقة بين التدفقات الاستثمارية وتدفقات الأنشطة العملياتية، حيث تركز نفقات هذه الأخيرة على دورة واحدة تتمثل في زمن دورة الاستغلال، أما تدفقات الاستثمار فتضم الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو التنازل بالبيع عن الموجودات غير المتداولة، وتتميز بضخامة الإعتمادات المالية المخصصة لها من جهة والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه النفقات من جهة أخرى، وتكمن أهمية معرفة تدفقات هذه الأنشطة في تمكين مستخدمي القوائم المالية من معرفة إلى أي مدى تم استهلاك النفقات من أجل زيادة الإيرادات والتدفقات النقدية في المستقبل.²¹

وفيما يلي بعض الأمثلة عن تدفقات الخزينة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:²²

- المدفوعات النقدية لاقتناء الممتلكات والمعدات والموجودات الملموسة أو غير الملموسة والقيم الثابتة طويلة الأجل الأخرى، وتتضمن كذلك هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلي للقيم الثابتة (التثبيتات الجاري انجازها حسب SCF).

- التحصيل النقدي من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة.
- المدفوعات النقدية لشراء الأسهم أو القروض السندية التي تصدرها المؤسسات الأخرى.
- التحصيل النقدي من بيع الأسهم أو القروض السندية التي تصدرها المؤسسات الأخرى.

4-3 تدفقات الأنشطة التمويلية:

الأنشطة التمويلية هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، ويعد الإفصاح المستقل عن التدفقات

النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهم لأنه مفيد في التوقع بمطالبات المساهمين في رأسمال المؤسسة في التدفقات النقدية المستقبلية، ويتمثل دور الموارد المالية في تمويل تلك الاحتياجات المالية الناتجة عن عدم تغطية دورة الأنشطة العملية لدورة الاستثمار والذي يستوجب تغطية العجز فيه اعتمادا على موارد مالية خارجية، أما المصادر الرئيسية للتمويل تتمثل في مصدرين رئيسيين:²³

- دورة رأس المال: حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافأة رأس المال.
- دورة الاستدانة: حيث تلجا المؤسسة إلى جلب قروض وذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافآت مالية تتمثل في الفوائد الواجبة السداد.
- ومن أمثلة تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:²⁴
- التحصيل النقدي الناتج عن إصدار الأسهم.
- المدفوعات النقدية للمساهمين في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها.
- المدفوعات النقدية الناتجة عن توزيع الأرباح.
- التحصيلات النقدية الناتجة عن الحصول على قروض طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية الناتجة عن تسديد المبالغ المقرضة.

5- بعض الحالات الخاصة المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:

إعداد قائمة التدفقات النقدية بأي من الطرق المتاحة تصاحبه عدة مشاكل عملية تختلف باختلاف طبيعة العمليات المالية التالية:

5-1 التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية بالعملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمؤسسة وباستخدام سعر الصرف بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي، حيث يجب التقرير عن مثل هذه التدفقات بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، الذي يسمح باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي، كما يتعين ترجمة التدفقات النقدية للمؤسسة التابعة الأجنبية، باستخدام أسعار

الصرف السائدة بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية، وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية.²⁵

5-2 البنود غير العادية:

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بنود استثنائية، حيث يتم التمييز حسب نشأة هذه البنود إلى أنشطة عملياتية، استثمارية أو تمويلية، ويساعد الإفصاح المستقل عن هذه البنود مستخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وأثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، وتكمل هذه الإفصاحات ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن المعنون بـ: "صافي ربح وخسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية".²⁶

5-3 الفوائد والأرباح الموزعة:

يجب الإفصاح عن كل من الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل بالقائمة، كما يجب تمييز هذه البنود بطريقة متسقة من فترة إلى أخرى كبنود خاصة بالأنشطة العملياتية أو الاستثمارية أو التمويلية، ويجب الإفصاح عن إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبياً كمصروف بجدول النتائج.

لكن لا يوجد إجماع على كيفية تمييز مثل هذه التدفقات النقدية، إذ يمكن تمييز الفوائد المدفوعة وأرباح الأسهم المحصلة كتدفقات متعلقة بالأنشطة العملياتية، لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالمؤسسة، وكطريقة بديلة فإنه يمكن اعتبار الفوائد المدفوعة متعلقة بالأنشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال، ويمكن اعتبار الفوائد والتوزيعات المحصلة ضمن بنود التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية باعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات، كما يمكن تصنيف أرباح الأسهم المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد المالية، وكبديل آخر، يمكن تصنيف أرباح الأسهم المدفوعة على أنها إحدى مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد قدرة المؤسسة على دفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.²⁷

4-5 الضرائب على الأرباح:

تعتبر الضرائب على الأرباح نتاج العديد من العمليات التي يترتب عليها تدفقات نقدية، وتبويب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة العملياتية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية بقائمة التدفقات النقدية، إلا أن التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك العمليات قد لا يسهل عادة تحديدها أو تتبعها، كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها، ولذلك يمكن تبويب الضرائب المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملية.²⁸

6- طرق وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

هناك مجموعة من الطرق والخطوات التي يتوجب إتباعها لأجل إعداد قائمة التدفقات النقدية.

1-6 طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

هناك العديد من النماذج التي اقترحت والتي تهدف إلى الإتاحة للمستخدمين وسيلة لتقييم الاحتياجات المالية للمؤسسات، وقدرتها على تجديد الموارد وطريقة استعمالها، هذه النماذج مهمة لأنها تعتبر مكملة لبقية القوائم التي تعرض الحالة المالية للمؤسسة، والنموذجين المقترحين من طرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

وبناء على توصيات هذا المعيار نصت بعض مواد النظام المحاسبي المالي الجزائري الصادر في 25-03-2009 على ما يأتي:²⁹

نصت المادة 240 الفقرة 1 من النظام المحاسبي المالي: "الهدف من جدول تدفقات أموال الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على إنشاء الأموال و نظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية" ونصت المادة 240 الفقرة 2: "يقدم جدول التدفقات النقدية مدخلات ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها:

- التدفقات التي تنشأ عن الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تنشأ عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات التي تنشأ عن أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)

▪ التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)"

ونصت المادة 240 الفقرة 3 : تقدم تدفقات الأموال إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"

6-1-1 الطريقة المباشرة:

وهي الطريقة الموصى بها ويتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية للتشغيل، ويفضل استخدام هذه الطريقة بتوصية من لجنة معايير المحاسبة الدولية، وهذا باعتبارها تقدم معلومات أكثر وضوح، وقد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، ويتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسية بإحدى الطريقتين:³⁰

1- من الدفاتر المحاسبية للمؤسسة.

2- بإجراء العمليات التالية:

▪ تعديل بنود المبيعات، تكلفة المبيعات، المصاريف المالية وغيرها من عناصر حسابات النتائج.

▪ التغييرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من الأنشطة العملياتية وكل العناصر غير النقدية الأخرى.

▪ العناصر الأخرى التي تعتبر أثارها النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الجدول التالي يتضمن نموذج لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

جدول رقم 01: نموذج لقائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	التدفقات المالية
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية: + التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن والحقوق الأخرى - المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين والديون الأخرى - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى - الضرائب على النتائج المدفوعة
		= تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير منشأة لأموال الخزينة

		التدفقات النقدية المرتبطة بالعناصر غير المنشأة للنقدية + مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة ± فائض أو عجز القيمة الناتج عن التنازل عن الاستثمار - التغير في المخزونات
		= صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية (A)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: + التحصيلات عن التنازل عن التثبيتات - المدفوعات عن اقتناء التثبيتات + الفوائد المحصلة عن التوظيفات المالية
		= صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل: + التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - توزيع الأرباح + الحصول على ديون مالية - تسديد الديون المالية
		= صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
		= تغير النقدية خلال الدورة $D = A+B+C$
		+ النقدية عند الافتتاح
		= النقدية عند الإقفال

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19، ص 31

6-1-2 الطريقة غير المباشرة:

وهي الطريقة الأكثر استخداما، ويشار إليها أحيانا باسم طريقة التسوية، حيث يتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة انطلاقا من النتيجة الصافية وصولا إلى صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية، ويتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بما يلي:³¹

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والحقوق والديون المرتبطة بالأنشطة العملياتية.
 - العناصر غير النقدية مثل مخصصات الإهلاك، المؤونات والضرائب المؤجلة.
 - باقي العناصر التي تعتبر أثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- الجدول التالي يتضمن نموذج قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة:

جدول رقم 02: نموذج لقائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	التدفقات المالية
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية: + صافي نتيجة السنة المالية: تصحيات من أجل: + مخصصات الإهلاك والمؤونات ونواقص القيمة ± تغيير الضرائب المؤجلة ± تغيير المخزونات والحسابات المدينة الأخرى ± تغيير الموردين والديون الأخرى ± فائض أو عجز القيمة الناتج عن التنازل عن الاستثمارات
		= صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار: + التحصيلات عن التنازل عن التثبيتات - المدفوعات عن اقتناء التثبيتات
		= صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل: + التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - توزيع الأرباح + الحصول على ديون مالية - تسديد الديون المالية
		= صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
		= تغيير النقدية خلال الدورة $D = A + B + C$
		+ النقدية عند الافتتاح
		= النقدية عند الإقفال

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19، ص 32

ملاحظة: يتم حساب الأرباح الموزعة على النحو التالي:³²

الأرباح الموزعة = الأرباح الصافية للدورة N + الترحيل من جديد للدورة N-1 -
مخصصات الاحتياطات القانونية - مخصصات الاحتياطات الأخرى - الترحيل من
جديد للدورة N - التغيير في حساب الشركاء: حصص واجب دفعها (إن وجد)

6-2 خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

على عكس القوائم الأساسية الأخرى، لا تعد هذه القائمة من واقع ميزان المراجعة بعد التسويات وإنما تستمد معلوماتها من ثلاثة مصادر:

- قائمة المركز المالي (الميزانية) لدورتين ماليتين متلاحقتين (الحالية والسابقة).
- قائمة الدخل (جدول النتائج) للدورة المالية الحالية.
- أية بيانات ومعلومات أخرى يمكن الحصول عليها من خلال الدفاتر والسجلات المحاسبية والتي تتعلق بحركة النقدية خلال الدورة المالية .

وتمر عملية إعداد قائمة التدفقات النقدية بعدد من الخطوات المتسلسلة

الآتية:³³

6-2-1 الخطوة الأولى:

استخراج مقدار التغير في رصيد النقدية وما يعادلها من خلال استخراج الفرق بين رصيد النقدية وما يعادلها في أول وآخر الدورة المالية (الفترة المالية السابقة والحالية)، أي أن:

التغير في النقدية وما يعادلها = رصيد النقدية وما يعادلها - رصيد النقدية وما يعادلها

آخر الدورة (الفترة الحالية) أول الدورة

(الفترة السابقة)

ويتم تحليل هذا التغير من خلال عرض قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الأساسية (العملياتية، الاستثمارية والتمويلية) من خلال الخطوات المتبقية.

6-2-2 الخطوة الثانية:

استخراج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية بموجب إحدى الطريقتين المتعارف عليها (الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة).

ويمثل صافي التدفقات النقدية الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة العملياتية، وتحتسب كما يلي:

صافي التدفقات النقدية = التدفقات النقدية الداخلة - التدفقات النقدية الخارجة

من الأنشطة العملياتية من الأنشطة العملياتية

6-2-3 الخطوة الثالثة:

استخراج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية عن طريق الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية وتحسب كما يلي:

$$\text{صافي التدفقات النقدية} = \text{التدفقات النقدية الداخلة} - \text{التدفقات النقدية الخارجة}$$

من الأنشطة الاستثمارية من الأنشطة الاستثمارية

4-2-6 الخطوة الرابعة:

استخراج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية عن طريق الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية، وتحسب كما يلي:

$$\text{صافي التدفقات النقدية} = \text{التدفقات النقدية الداخلة} - \text{التدفقات النقدية الخارجة}$$

من الأنشطة التمويلية من الأنشطة التمويلية

5-2-6 الخطوة الخامسة:

استخراج مقدار التغير في النقدية وما يعادلها عن طريق عملية جمع صافي التدفقات النقدية لكل من الأنشطة: العمليات، الاستثمارية والتمويلية، بحيث يتطابق (يتساوى) مع مقدار التغير في النقدية وما يعادلها المستخرج بموجب الخطوة الأولى، وذلك للتأكد من صحة القيام بالخطوات السابقة.

المحور الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية

من أجل تحليل المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات نقدية لأي مؤسسة يجب أولاً تحليل الأرصدة الرئيسية التي توردها هذه القائمة، ومن ثم نقوم باستخدام التحليل عن طريق النسب للحصول على صورة أوضح عن تطور نقدية المؤسسة.

1- تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية:

كما أوضحنا سابقاً فقائمة التدفقات النقدية تتيح ثلاثة أرصدة رئيسية مختلفة لكنها مترابطة مع بعضها البعض، أما الرصيد الرابع فهو يعبر عن حاصل جمع هذه الأرصدة:

- التدفقات الصافية للأنشطة العملياتية A
- التدفقات الصافية لأنشطة الاستثمار B
- التدفقات الصافية لأنشطة التمويل C
- تغير النقدية للدورة D

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في النقدية سيؤول وفي معظم فترات الدورة إلى الصفر، ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: " $A+B+C \approx 0$ " يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية التدفقات الصافية لأنشطة الاستثمار "B" (التي تكون في أغلب الأحيان سالبة نظرا لضخامة نفقات الاستثمار مقارنة مع التدفقات الداخلة الناتجة عن التنازل بالبيع عن الاستثمارات)، بواسطة خزينة الاستغلال "A"، وعليه يجب دراسة الرصيد " $A+B$ " الذي يتحول إلى " $A-B$ " حيث أنه:³⁴

إذا كان $A-B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة نشاط الدورة وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها.

إذا كان $A-B=0$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة نشاط دورتها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات الأنشطة العملياتية والاستثمارية، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد " $A-B$ " ضعيفا بالرغم من أن تدفقات الأنشطة العملياتية "A" كانت كافية وعليه فإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق نشاط الدورة، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن ترفع في رأس المال أو تحصل على قروض جديدة.

إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فإن أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الرصيد " $A-B$ " سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من أجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق وبالتالي المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة.

2- التحليل بواسطة النسب المالية:

تحليل النسب هو الأسلوب الأكثر شيوعاً والأكثر فائدة خاصة مع وجود كم كبير من المعلومات الناتجة عن الأنشطة المتنوعة للمؤسسة، هذا النوع من التحليل يزود المحلل بإشارات وعلامات حول الأوضاع المالية، فهو يعبر عن العلاقات بين العناصر المختلفة بمفردات بسيطة، وبالعلاقات ذات معنى للعناصر المراد مقارنتها، وإذا ما استخدم هذا الأسلوب في تحليل قائمة التدفق النقدي فإنها ستصبح بمثابة كنز من المعلومات خاصة مع عجز معلومات المحاسبة على أساس الاستحقاق من تقديم إفصاح ملائم بشأن كمية ووقت وعدم التأكد للتدفقات النقدية، هذا الإفصاح مطلوب من طرف المستخدمين حيث يسمح لهم بإجراء تقدير حول قدرة المؤسسة على إنشاء تدفق نقدي مستقبلي، حساب النسب مرتبط بمجموعة من مقاييس مرتبطة بالتدفقات النقدية والتي يحاول المحللون التأكد منها، حيث أن كل مقياس تحتسب له مجموعة من النسب التي تخدم الأغراض المتعلقة به، وفيما يلي أهم المقاييس والنسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم إدارة المؤسسة لتدفقاتها النقدية:³⁵

2-1 مقياس جودة السيولة المالية:

يعبر هذا المقياس عن السيولة المالية وهي قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات، وتعكس السيولة المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية، أو حتى يدفع الالتزام وتقيس مؤشرات السيولة المالية مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة وتقاس بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة العملياتية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي:

2-1-1 نسبة تغطية النقدية:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي النقد المتوفر من الأنشطة العملياتية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية

وتعمل هذه النسبة على الإجابة عن السؤال التالي: هل ما تجلبه المؤسسة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها أو أنها بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض أو إصدار أسهم جديدة؟ وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة فهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها مشكلات في السيولة.

2-1-2 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتدل هذه النسبة إذا كانت مرتفعة على وجود مشاكل لدى المؤسسة في دفع الفوائد المستحقة على الديون، وتفسر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تستنفذ تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد فوائد القروض بدلاً عن استثمارها في التوسع في الأنشطة التشغيلية.

2-1-3 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل:

وتحدد بالعلاقة التالية: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

2-2 مقياس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

ويعبر هذا المقياس عن جودة أرباح المؤسسة، ويمكن اشتقاق نسبه من قائمة التدفقات النقدية، ومن أهم النسب التي يمكن أن تخدم أغراض تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة ما يلي:

2-2-1 نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

وتعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية، وعلى وجه الخصوص سداد الديون، وحياسة الأصول، ودفع توزيعات الأرباح، ويتم حسابها كما يأتي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2-2-2 نسبة النقدية التشغيلية:

وتسمى أيضاً بعائد التدفق النقدي وتعكس سياسة المؤسسة في الإنتاج والبيع مما يؤثر على مستوى السيولة بالمؤسسة، وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية التشغيلية = النتيجة الصافية / صافي التدفقات النقدية التشغيلية
وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على إنشاء تدفق نقدي عملياتي.

2-2-3 نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:
وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: التدفقات النقدية من المبيعات / صافي المبيعات
تبين النسبة المؤوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في تحصيل النقدية من المبيعات.

2-2-4 العائد على الأصول من التدفق النقدي العملياتي:
وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأصول: صافي التدفقات النقدية التشغيلية / مجموع الأصول
وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المؤسسة على إنشاء تدفقات نقدية عملياتي، وتناسب هذه النسبة أكثر المؤسسات الصناعية التي تستثمر أموالها في الأصول الثابتة.

2-2-5 العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي العملياتي:
وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة العائد على الأموال الخاصة: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الأموال الخاصة.

تبين هذه النسبة العائد على الأموال الخاصة من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المؤسسة. وتشبه النسبتين الأخيرتين نسبة معدل العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول ولكنهما تحتسبان باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من النتيجة الصافية.

2-3 مقياس تقييم سياسات التمويل:

هناك مجموعة من النسب التي تخدم هذا الغرض منها ما يلي:

2-3-1 نسبة التوزيعات النقدية:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية: التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتوضح هذه النسبة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، وتدل على ما إذا كانت المؤسسة تجلب نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات، وتفيد هذه النسبة أيضاً المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين.

2-3-2 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: التحصيلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء من القروض أو في الأوراق المالية.

2-3-3 نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية:

وتحدد بالعلاقة التالية: التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية تمويل استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة.

2-4 مقياس التدفق النقدي الحر:

التدفق النقدي الحر هو ذلك المبلغ الذي يكون فيه للمؤسسة الحرية في استخدامه لحيازة الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية (هو مؤشر وليس نسبة):

التدفق النقدي الحر: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية - (التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار + توزيعات الأرباح).

ويستخدم التدفق النقدي الحر في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية وحياسة المؤسسات الأخرى والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.

إذا كان التدفق النقدي الحر موجباً فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد غطت جميع التزاماتها النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم مؤسساتها، أما إذا كان التدفق النقدي الحر سالباً فهذا معناه أن على المؤسسة التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالباً للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها.

المحور الرابع: تحليل التدفقات النقدية لمدينة الأوراس -باتنة-

في هذا الجزء من المداخلة سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية وهي مدينة الأوراس الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية بولاية باتنة. مدينة الأوراس هي وحدة إنتاجية من بين 18 وحدة المتواجدة بالجزائر والمختصة في إنتاج الحليب ومشتقاته، انطلقت العملية الإنتاجية بها سنة 1991 بطاقة إنتاجية قدرها 100 ألف لتر يوميا، أما حاليا فأصبحت تقدر بـ: 175 ألف لتر يوميا، عدد عمالها 197 عامل وتقع هذه الوحدة غرب مدينة باتنة بالمنطقة الصناعية -كشيدة- حيث تترعب على مساحة قدرها 39.439 م².

1- إعداد قائمة التدفقات النقدية للمدينة:

من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية للمدينة قمنا بالربط بين البيانات المحاسبية الموجودة بميزانية المؤسسة قائمة الدخل، وبعض المعلومات الموجودة في الملاحق والخاصة بسنوات: 2014، 2015 و 2016 والتي مكنتنا من إعداد قائمة للتدفقات النقدية (بصفة تقديرية) لدورتي 2015 و 2016، وهذا حسب الطريقة غير المباشرة.

كخطوة أولى نقوم بحساب التغير في النقدية الصافية لدورتي 2008 و 2009 لدينا: **النقدية الصافية = الاستخدامات النقدية (القيم المتاحة) - الموارد النقدية (القروض قصيرة الأجل)**

وحسب البيانات الخاصة بالملبنة السابقة الذكر فإن:

النقدية الصافية لدورة 2014: $268.095.910.82 - 0 = 268.095.910.82$ دج

(وهي تمثل النقدية عند الافتتاح لدورة 2015)

النقدية الصافية لدورة 2015: $696.477.972.13 - 0 = 696.477.972.13$ دج

(وهي تمثل النقدية عند الافتتاح لدورة 2016)

النقدية الصافية لدورة 2016: $330.490.185.74 - 0 = 330.490.185.74$ دج

التغير في النقدية لدورة 2015: النقدية الصافية 2015 - النقدية الصافية 2014

: $696.477.972.13 - 268.095.910.82 = 428.382.060.76$ دج

التغير في النقدية لدورة 2016: النقدية الصافية 2016 - النقدية الصافية 2015

: $330.490.185.74 - 696.477.972.13 = -365.987.786.39$

وحتى يكون العمل الذي نقوم به صحيحا يجب أن تتطابق هذه النتائج مع تلك التي

نحصل عليها من خلال قائمة التدفقات النقدية، وفيما يلي قائمة التدفقات النقدية الخاصة

بالملبنة لدورتي 2014 و 2015:

جدول رقم 03: قائمة التدفقات النقدية للملينة لدورتي 2015 و 2016

2015	2016	التدفقات النقدية
		التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية:
5.539.089.92	84.772.544.22	+ صافي نتيجة السنة المالية:
		تصححات من أجل:
13.846.728.28	18.116.528.49	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
350.953.726	- 317.900.524.3	تغير المخزونات و الحسابات المدينة الأخرى
66.503.075.8	- 185.047	تغير الموردين و الديون الأخرى
- 6.532.07	- 27.854.14	فائض القيمة الناتج عن التنازل عن الاستثمارات
436.836.087.93	- 215.224.342.03	صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية (A)
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار:
91.750.00	9.000.000.00	التحصيلات الناتجة عن التنازل عن التثبيتات
- 8.545.777.17	-159.763.444.36	الدفعات عن اقتناء التثبيتات
-8.454.027.17	-150.763.444.36	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)
-	-	التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
-	-	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
428.382.060.76	-365.987.786.39	تغير النقدية خلال الدورة
268.095.910.82	696.477.972.13	النقدية عند الافتتاح
696.477.972.13	330.490.185.74	النقدية عند الإقفال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للملينة

من خلال قائمة التدفقات النقدية المعدة يمكننا استخلاص الملاحظات التالية حول دورة

2015:

▪ النشاط العملياتي للملينة حقق لها صافي تدفق موجب بقيمة 436.836.087.93 دج.

- نشاط الاستثمار للملبنة حقق عجز صافي بقيمة 8.454.027.17- وما نلاحظه بأن صافي تدفق النشاط العملياتي يغطي كل هذا العجز.
- لم يكن للملبنة أية تدفقات داخلية أو خارجية متعلقة بنشاط التمويل، وهذا راجع لعدم وجود ديون مالية طويلة الأجل والتي تعني عدم وجود أقساط قروض للتسديد، وكذلك لعدم حاجتها لزيادة في رأس المال، أما بالنسبة لتوزيع الأرباح فالملبنة لا تقوم بتوزيع الأرباح لأنها توجه نتائجها السنوية لتغطية خسائر سنوات سابقة (الملبنة معفية من الضرائب على الأرباح إلى غاية تغطيتها لهذه الخسائر).
- صافي تدفقات النشاط العملياتي غطت كل العجز في دورة الاستثمار وبقي فائض بقيمة 428.382.060.76 دج يمثل تغير موجب في النقدية الخاصة بدورة 2015، وهذا معناه أن الملبنة حافظت على النقدية التي كانت بحوزتها في الدورة السابقة وعززته بالمبلغ المذكور، لكننا نعتقد بأن المبلغ المحفوظ به مبالغ فيه نوعا ما. أما بالنسبة لدورة 2016 فيمكننا استخلاص الملاحظات التالية:
- حققت الملبنة صافي تدفق سالب في الأنشطة العملياتية بقيمة 215.224.342,03 - دج والذي يدل على أن التدفقات الخارجة كانت أكبر من التدفقات الداخلة وقد يعود هذا إلى رغبة الملبنة في زيادة استخداماتها المتداولة للاستهلاك من خزينة الدورة السابقة المبالغ فيها.
- حققت الملبنة صافي تدفق سالب من أنشطة الاستثمار بقيمة 150.763.444.36- دج وبما أن صافي التدفق النقدي للأنشطة العملياتية كان سالبا فالأكيد أنه لا يمكنه تغطية العجز في دورة الاستثمار، لكن لا يمكننا أن نقول بأن الملبنة في حالة عدم المناعة المالية كما ذكرنا في الجانب النظري، لأنها كانت رغبة أصلا في التقليل من قيمة نقديتها.
- دورة التمويل كانت كسابقتها لا توجد بها لا تدفقات داخلية ولا تدفقات خارجة ولنفس الأسباب المذكورة سابقا.
- مجموع العجز المحقق في دورتي الاستثمار أدى إلى انخفاض النقدية الصافية بقيمة 365.987.786.39- دج لكن بالرغم من هذا الانخفاض بقيت النقدية في نهاية الدورة موجبة بقيمة 330.490.185.74 دج وهذا ما يؤكد مسعى الملبنة في التخفيض من مبلغ النقدية المحفوظ بها.

1- التحليل بواسطة النسب المالية:

من أجل الحصول على تحليل أكثر عمق نقوم بحساب النسب المالية الممكنة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المعدة، وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

المقياس	النسبة	2016	2015
جودة السيولة المالية	تغطية النقدية	-	51
	المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	-	-
	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى م د ط أ	-	-
مقياس تقييم جودة أرباح المؤسسة	كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	-	≈1
	النقدية التشغيلية	-	0.01
	التدفقات النقدية التشغيلية	-	-
	العائد على الأصول	-	0.34
	العائد على الأموال الخاصة	-	0.97
مقياس تقييم سياسات التمويل	التوزيعات النقدية	-	-
	الفوائد والتوزيعات المقبوضة	-	-
	تغطية د م ل ن !	-	-
مقياس التدفق النقدي الحر	التدفق النقدي الحر	-	428.290.310 .76

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية

بالنسبة لدورة 2016 فلم نرى أي جدوى لحساب النسب لأنها لا تعطي نتائج ذات دلالة وهذا راجع للمعطيات السابقة الذكر، أما بالنسبة لدورة 2015 فقد تمكنا من الخروج بالملاحظات التالية:

- صافي النقد المحقق من الأنشطة التشغيلية كاف لتغطية نفقات استثمار الدورة بمعدل 51 مرة من هذه النفقات.
- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية متساوية تقريبا مع التدفق الصافي وهذا يدل على كفاية هذه التدفقات وكذلك على ضآلة التدفقات الخارجة من الأنشطة التشغيلية.

- النتيجة الصافية لا تشكل إلا 10 % من مبلغ التدفقات النقدية الصافية وهذا يدل على ضآلة الأرباح التي تحققها الملبنة.
 - كل دينار مستثمر من الأصول يحقق تدفق نقدي بنسبة 34 % من مجموع الأصول.
 - كل دينار مساهم به يحقق تدفق نقدي بنسبة 97 % من مجموع الأموال المساهم بها.
 - الملبنة غطت كل نفقات استثمارها وبقي لها مبلغ 428.290.310.76 دج لها الحرية في التصرف فيه.
- من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الملبنة ليس لديها مشكل في توفير السيولة اللازمة وأنها تدير تدفقاتها النقدية بشكل مقبول، لكن عليها أن تنتبه إلى أمر مهم وهو أن معظم مبيعات الملبنة هي مبيعات نقدية، أما المبيعات الآجلة فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مجموع مبيعاتها.

استنتاجات:

- المعيار المحاسبي الدولي السابع وقائمة التدفقات النقدية جاء ليكمل وليعالج النقص الموجود في القوائم السابقة خاصة قائمة التمويل بتحليله للتدفقات المالية عن طريق تصنيفها إلى مجموعة من الوظائف أو الدورات التي ينجم عنها التدفقات النقدية المتمثلة في: دورة الأنشطة العملياتية، دورة الاستثمار ودورة التمويل، هذه القائمة تعتبر الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم عن الموارد المالية واستخداماتها، وذلك بالاعتماد على عنصر النقدية الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم عن الإدارة الجيدة للتدفقات النقدية للمؤسسة.
- بالنظر إلى كون قائمة التدفق النقدي مفيدة إلا أنها لم تكن مستخدمة كثيرا في بعض الدول من بينها الجزائر، فهذا معناه أن مؤسساتنا لا تعمل على تحليل المعلومات المتاحة، ولذلك فهي بحاجة إلى دفعها للتعامل أكثر مع موضوع التدفق النقدي كونه يعمل على تحسين أدائها المالي من جهة، ومساعدة الأطراف الأخرى المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.
- تحليل التدفقات النقدية لمبلنة الأوراس لدورتي 2015 و 2016 أظهر حسن تسييرها لنفديتها، ويرجع الفضل في ذلك إلى أن الملبنة لا تتعامل كثيرا بالبيع بالأجل.

المراجع والاحالات:

- ¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج2 عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، مصر، 2016، ص 502.
- ² حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، سوريا، 2008، ص 204.
- ³ عبد القادر دشاش، حود ميسة جمال، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 2
- ⁴ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 204.
- ⁵ Stéphane Griffiths, **Gestion Financière: le diagnostic financier: les décisions financières**, Chihab – eyrolles, Alger, P 99.
- ⁶ عبد القادر دشاش، حود ميسة جمال، مرجع سابق، ص 02.
- ⁷ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 211 .
- ⁸ إسماعيل إسماعيل، المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، دمشق، 2009، ص 5.
- ⁹ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، موسوعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، السعودية، 2016، ص 487
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 486
- ¹¹ Stéphane Griffiths. Op.cit. P 103
- ¹² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعملية-، دار وائل للنشر، الطبعة 03، عمان، 2014، ص 98
- ¹³ مقال بدون مؤلف، قائمة التدفقات النقدية : المفهوم ، الأهمية ، المكونات، في: www.infotechaccountants.com ، (17-10-2016).
- ¹⁴ سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص 36.
- ¹⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- ¹⁶ حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص 210.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 215.
- ¹⁸ المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل سنة 1992، مرجع سابق، ص 5
- ¹⁹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة بوداود، الجزائر، 2008، ص 149.

- ²⁰ المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل سنة 1992، مرجع سابق، ص 6
- ²¹ إسماعيل إسماعيل، مرجع سابق، ص 11.
- ²² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 151.
- ²³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية -، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 124.
- ²⁴ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 153.
- ²⁵ المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل سنة 1992، مرجع سابق، ص 10.
- ²⁶ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 532.
- ²⁷ إسماعيل إسماعيل، مرجع سابق، ص 38
- ²⁸ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، SME Financial، فلسطين، 2008، ص 21
- ²⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19، النظام المحاسبي المالي، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص 22.
- ³⁰ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 153.
- ³¹ المرجع نفسه، ص ص 153-154.
- ³² Daniel Antraigue. **Gestion de la trésorerie et diagnostic financier**
Tableau des flux de trésorerie de l'Ordre des Experts "approfondi
3, (15-09-2015). P www.mccours.net **Comptables (OEC)**, Dans :
- ³³ سوزان عطا درغام، مرجع سابق، ص 50
- ³⁴ عبد القادر دشايش، حود ميسة جمال، مرجع سابق، ص 04.
- ³⁵ عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص ص 17-26.